

الزيارة الأولى لإيران منذ عدة أعوام

وزير الخارجية السعودي من طهران: نوّكّد على خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل



وزير الخارجية السعودي ونظيره الإيراني

«وكالات» : أكد وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، في مؤتمر صحفي مع نظيره الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، السبت، على «أهمية التعاون الأمني بين البلدين لضمان خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل».

وقال إنه سيتقل «دعوة العامل السعودي الملك سلمان عبد العزيز للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة المملكة».

وأوضح أن «المحادثات السعودية الإيرانية اتسمت بالصرامة والوضوح».

وقال الأمير فيصل بن فرحان إن «إيران قدمت تسهيلات لعودة البعثات الدبلوماسية للعمل».

وذكر أن «العلاقات بين الجانبين تقوم على ضرورة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

وأضاف وزير الخارجية السعودي: «نأمل أن تنعكس عودة العلاقات السعودية مع طهران على المنطقة والعالم».

ورحب الأمير فيصل بن فرحان «بقدوم الحاج الإيرانيين لأداء المشاعر المقدسة».

ومن جانبه، قال اللهيان إن «المحادثات مع وزير الخارجية السعودي تناولت التعاون في

مجالات عدة، وخاصة العلاقات الاقتصادية».

وذكر أنه بحث مع وزير الخارجية السعودي

«قضايا إقليمية ودولية».

وكان وزير الخارجية السعودي زار، أمس السبت، إلى العاصمة

الإيرانية طهران.

وهذه هي الزيارة الأولى لوزير خارجية سعودي

إيران منذ عدة أعوام.

وعقب وصوله، التقى وزير الخارجية السعودي

بنظيره الإيراني، حسين

أمير عبد اللهيان. ومن المقرر أن يجتمع في وقت لاحق بالرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي.

وحسب وكالة الأنباء السعودية (واس)، وصل الفريق الفني السعودي

المعني بمناقشة آليات إعادة افتتاح مقلبات

المملكة في إيران إلى طهران.

وأضاف الوكالة: «التقى الفريق الفني السعودي

برئاسة ناصر بن عوض آل غنوم، برئيس المراسم في

وزارة الخارجية الإيرانية

السفير هوناردوست، وذلك في مقر وزارة

الخارجية بالعاصمة طهران».

وأعلن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي بهاري جهرمي، الجمعة،

أن الأمير فيصل سيزور إيران، وستنخذ إجراءات

إعادة فتح سفارة بلاده بطهران.

وفي 6 يونيو أعادت طهران فتح سفارتها في

المملكة بعد نحو 3 أشهر

من الإعلان عن الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران.

وأعيد فتح مبنى سفارة طهران السابق الذي كان

مغلقاً لسنوات، بعدما تم ترميمه بالكامل مؤخرًا، بحضور السفير الإيراني

المعين في السعودية.

وعينت طهران الشهر الماضي، الدبلوماسي

الرفيع المستوي، علي رضا عنابتي، سفيراً جديداً في

المملكة. ويشغل عنابتي حالياً منصب نائب وزير

الخارجية بعدما كان سفيراً في الكويت خلال عهد

الرئيس الإيراني الأسبق حسن روحاني.

كما جاءت هذه التطورات بعد أن تبادل البلدان في

أبريل الماضي، زيارة لوفدين فنيين من أجل بحث مسألة

إعادة فتح السفارات.

يذكر أنه في 10 مارس الماضي توصلت إيران

والسعودية إلى اتفاق برعاية الصين من أجل

إعادة فتح سفارتها وتنفيذ اتفاقيات تعاون

اقتصادي وأمني موقعة منذ أكثر من 20 عاماً.

ثم أعلنت طهران لاحقاً أنها دعت العاهل السعودي

الملك سلمان بن عبد العزيز لزيارة البلاد.

كما أشارت إلى أن الرئيس الإيراني تلقى

دعوة لزيارة الرياض.

«وكالات» : انطلقت الجمعة، في

العاصمة الأردنية عمان جولة جديدة من

التقاشات التي ترعاها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بين

الحكومة اليمنية، وجماعة الحوثيين، بشأن ملف المحتجزين والمختطفين

والمخفيين قسراً لدى الطرفين علي ذمة الصراع الدائر في البلاد منذ أكثر من

ثمان سنوات.

وأفاد مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن، أن الاجتماع يجمع أطراف النزاع لاستئناف

المحادثات من أجل إطلاق سراح مزيد من المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع

تنفيذا لاتفاق ستوكهولم.

وأعرب مكتب المبعوث الأممي، في تغريدة على تويتر، عن امتنانه لدعم

الأردن المستمر والقيم لهذا الملف المهم.

وقال رئيس فريق الحكومة المعني بملف المحتجزين يحيى كزمان إن الأولوية في

التقاشات بالنسبة للجانب الحكومي هي للسياسي البارز محمد فحطمان المغيب

في سجون الحوثيين منذ 2015، ومن تبقى من المحتجزين المخفيين قسراً في

معتقلات الحوثيين.

من جانبه أعرب عضو الفريق الحكومي

ماجد فصائل عن أمله في أن تقود هذه

التقاشات إلى الإفراج عن كل الأسرى والمختطفين والمخفيين على أساس «قاعدة

الكل مقابل الكل».

وأضاف: «جئنا لهذه الجولة ولدينا

جولة مشاورات جديدة بين حكومة اليمن والحوثيين حول ملف المحتجزين



جانب من الاجتماع في الأردن

توجيهات واضحة من قيادتنا السياسية

للتعامل مع هذا الملف الإنساني بمسؤولية

والتزام كامل والمضي قدماً للأفراج عن الجميع على أساس الكل مقابل الكل وعلى

رأسهم السياسي محمد فحطمان».

بدوره، قال رئيس لجنة الأسرى التابعة للحوثيين، عبد القادر المرتضى،

إن الجولة تأتي بهدف إيجاد حلول للعوائق والإشكالات التي حالت دون

تنفيذ بقية الاتفاق السابق.

وقادت جولة سابقة من المفاوضات بين الطرفين في سويسرا في شهر

مارس الماضي إلى إطلاق سراح 887 من الجانبين بينهم وزير الدفاع السابق

محمود الصبيحي والقائدان العسكريان البارزان ناصر منصور هادي و فيصل

رجب المشمولون بقرار مجلس الأمن 2216.

وكان الطرفان قد اتفقا، خلال مفاوضات سويسرا، على عقد جولة جديدة، في

منتصف مايو الماضي، عقب تبادل زيارات

للسجون صنعاء ومارب لتفقد الأسرى والمحتجزين، وهو ما لم ينفذ، بعد وضع

جماعة الحوثي عراقيل.

من جهة أخرى توقع تقرير أممي صادر

عن منظمة الهجرة الدولية (IOM)، أن،

يتجاوز عدد المهاجرين الأفارقة الوافدين

إلى اليمن حاجز 160 ألف مهاجر خلال العام الجاري 2023، كاعلى رقم خلال

السنوات الخمس الأخيرة.

مستشار رئيس الوزراء: عازمون على إجراء الانتخابات بموعدها

واشنطن: نرحب بزيارة أمير قطر لبغداد وندعم اندماج العراق بمجلس التعاون الخليجي



رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في مقدمة مستقبلي أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

«وكالات» : رحب مجلس الأمن القومي الأمريكي بزيارة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى العراق.

وفي بيان له، عبر المجلس الأمريكي عن دعمه الكامل لسيادة العراق واندماجه

المتزايد بمجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية.

كما رحب بالدعم الفعال من أمير قطر ورئيس الوزراء

العراقي محمد شياع السوداني وقادة آخرين في

المنطقة والشعب العراقي.

من جهة أخرى، اعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي

أن مشاركة رئيس إقليم كردستان في المناقشات، بين

حكومتي بغداد وأربيل، أمر إيجابي.

وكان الشيخ تميم قد اختتم الخميس زيارة رسمية إلى

بغداد، كانت الأولى لرئيس عربي منذ تشكيل الحكومة

الجديدة، وعقد خلالها مباحثات مع رئيس الوزراء

العراقي، تناولت علاقات البلدين ومجالات التعاون

والقضايا المشتركة.

وشهدت زيارة أمير قطر للعراق توقيع عدد من

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين، في مجالات

البنية التحتية والسياحة والصحة، بهدف توسيع

التعاون والاستثماري والتجاري بين الدوحة

وبغداد.

وأعرب الشيخ تميم عن عزم دولة قطر استثمار 5

مليارات دولار في عدد من القطاعات في العراق، خلال

السنوات المقبلة.

وشال كلمة بعد لقائه رئيس وزراء العراق، قال

أمير قطر إن بلاده ستواصل

دعمها للعراق والشعب العراقي. كما أوضح الشيخ

تميم أنه ناقش مع رئيس الوزراء العراقي التطورات

في المنطقة، وتم التأكيد على تغليب لغة الحوار.

من جانبه، قال رئيس الوزراء العراقي –خلال كلمة

له بعد المباحثات مع الشيخ تميم- إن قطر ستبقى واحدا

من أقوى حلفاء وشركاء العراق بالمنطقة.

من جهة أخرى قال فادي الشمري مستشار رئيس

الوزراء العراقي إن الحكومة عازمة على تنفيذ برنامجها

السياسي الذي نص على إجراء الانتخابات المحلية في

نهاية العام الجاري.

وأبلغ الشمري وكالة أنباء العالم العربي الجمعة أن

«الحكومة أوفت بالتراماتها وضمنت موازنة خاصة

للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ووفرت

التحضيرات اللازمة لإجرائها ضمن الموعد المحدد لها».

وكان النائب في البرلمان

العراقي عن ائتلاف «دولة القانون» محمد الزبيدي قد

قال لوسائل إعلام محلية يوم الثلاثاء إنه بات من الصعب

إجراء الانتخابات المحلية في موعدها «بسبب عدم حسم

اختيار مفوضية جديدة للانتخابات، مما يستدعي

التمهل لفترة أطول».

وفيما يتعلق بإمكانية تمديد عمل المفوضية لتفادي

تأجيل الانتخابات المحلية، قال الشمري «العمر القانوني

لمجلس المفوضين ينتهي في الربع الأول من سنة 2024،

مما يتيح لها القيام بالعملية الانتخابية بسلاسة واستكمال

الاستحقاقات الدستورية ضمن سقف زمني محدد».

وتابع «لا يوجد مانع قانوني من إجرائها

(المفوضية) للاستحقاق الدستوري..وعلى هذا

الأساس أبدت المفوضية استعدادها وقامت بإنشاء

جدول عملياتها والحكومة وفرت مستلزمات النجاح

لها».

وفي الوقت نفسه، قالت نبراس أبو سودة، نائبة

المتحدث باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

لوكالة أنباء العالم العربي يوم الثلاثاء الماضي إن

«مجلس المفوضين الحالي بدأت ولايته في 2019

وتنتهي في مطلع 2024، ونحن مؤسسة تنفيذية

فنية تعمل وفق تكليفاتها القانونية والدستورية».

ونفى الشمري أن تكون هناك أطراف سياسية تدفع

باتجاه تأجيل الانتخابات المحلية من أجل تغيير

التركيبة الحالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وقال «لم نسمع عن وجود أطراف سياسية أبدت معارضتها لإجراء

الانتخابات المحلية في موعدها المقرر حالياً، لأنه

استحقاق دستوري يجب القيام به بغض النظر عن

الملاحظات».

لكنه أشار إلى أن هناك تحفظاً على الهيكلية المكون

منها مجلس المفوضين، مضيفاً «هناك من يطالب بتغييره، وقد تمت عدة مقترحات في هذا الصدد، لكن لا يبدو في الأفق أن هناك تغييراً قد يحصل، لكن يبقى القرار لمجلس النواب في تحديد ذلك».

ويسرى الشمري أن الانتخابات المحلية لها

أهمية كبيرة تناهز أهمية الانتخابات التشريعية

بالنسبة للقوى السياسية.

وقال «مجالس المحافظات هي مجالس تشريعية

وتشكل الحكومات المحلية، فضلاً عن دورها الرقابي،

ولها أهمية بالغة كأحد أهم أركان الهيكل الإداري في

الدولة العراقية، ونظامها الاتحادي الفيدرالي، كما

تنطبق من هذه الانتخابات الحكومات المحلية التنفيذية،

وهي حلقة الوصل بين عموم الناخبين وإدارتهم المحلية

في المحافظة».

وكانت المحكمة الاتحادية قد دعت البرلمان في أواخر

العام 2021 إلى «تعديل قانون الانتخابات واعتماد

نظام العد والفرز اليودي»، وهو ما اعتبر أنه يعني ضمناً

اختيار مجلس مفوضين جديد مع تغيير قانون الانتخابات.

وصوت البرلمان في مارس آذار بالفعل لصالح

تعديل قانون الانتخابات باعتماد نظام جديد بدلا

من نظام الدوائر المتعددة المحافظات الذي كان متبعاً

في الانتخابات الماضية. وتعد

الانتخابات في محافظات 15 من بين

18 محافظة عراقية. وتعد الانتخابات في محافظات

إقليم كردستان الثلاث على نحو منفصل.